القيد في السجل التجاري الرقمي أحد بنود وإنجازات الحكومة الإلكترونية في الجزائر

سامية حساين
أستاذة محاضرة « ب»، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس

مقدمة

لم يعد أمام أي دولة تريد أن تواكب العصر ولا تتخلف عن الركب من خيار سوى الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية. فلقد جعلت وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة العالم بدوله المختلفة يشبه القرى الصغيرة في مدينة واعدة تتباعد حكما وتقترب من حيث معاملاتها واساليبها ومن بين هذه الاساليب التي اتفقت عليها هذه القرى هو تطبيق استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز معاملاتها ، وهو وضع فرض على الدول سياسة واحدة وباتت الدولة التي تتخلف عن ركب التقدم التقني عاجزة عن مواصلة الحياة الكريمة في ظل مجتمع مادي لم يعد يعترف بالبطء.

حتى يكون هناك انعكاس لصورة الفرد المتطور في مجتمعه مع الحكومة التي ينتمي اليها لم يكن امام الطرف الاخير الا الخضوع لمتطلبات المجتمع المعاصر في كل جوانبه، وهو ما جعل العديد من الدول تنتهج لتحقيق هذه الغاية سياسة

جديدة تتمثل في نظام الحكومة الإلكترونية[1] التي تستلزم لتطبيقها امكانية التعامل مع الانترنت من قبل طالب الخدمة بدلا من الموظف الحكومي التقليدي وهو وضع يتطلب إحداث تغييرات كثيرة واسعة تشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة وطرق الأداء.

لم تتخلف الجزائر على تنفيذ هذه السياسة وعملا على تحسين الخدمة العمومية سطرت برنامج حكومي يتضمن عصرنة ورقمنة العديد من المجالات بداية من مشروع المواطن الالكتروني الذي تبنته وزارة الداخلية والجماعات المحلية، والذي سيختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة، يطلق عليه[2] «LE NIN» حيث يمكن من خلاله استخراج مختلف الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني في مدة لا تتجاوز 30 ثانية، وبفعل هذه التقنية سينهي متاعب الجزائريين التي طالما كانت هاجسا يوميا لكل مواطن يقصد مصالح البلدية أو الدائرة.

كما تم رقمنة قطاع العدالة حيث اخضعت عملية اصدار الوثائق المتعلقة بالمواطن للإدارة الالكترونية لاسيما شهادة الجنسية والسوابق العدلية التي اصبح بالإمكان استخراجها من اي شباك من الوطن بعيدا عن موطن اقامة صاحبها وهذا في اطار الشبكة الوطنية التي اقيمت في النظام المعلوماتي والتي تسهل العملية. وتجسيدا لبنود الحكومة الالكترونية انتقل الوضع الى عصرنة قطاع التجارة وذلك من خلال تهيئة قاعدية تساهم في تسهيل التعاملات التجارية بالتنسيق مع الادارات المعنية

1 - إن فكرة الحكومة الالكترونية كانت بوادر ظهورها أولا على المستوى الدولي وذلك في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوكلت إلى قسم الإدارة العامة والتطوير الإداري التابع لإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في أواخر عام 1999 من أجل تطوير وتطبيق برنامج يحمل عنوان «شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة» (UNPAN) الذي كان يعرف أصلا باسم الشبكة الالكترونية للإدارة العامة والمالية- الأمم المتحدة. وفي الحقيقة يعود أول استخدام لمصطلح «الحكومة الإلكترونية» قد ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سنة 1992. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظرا للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها. فقد وجدت عدة تعاريف للحكومة الإلكترونية من قبل عدة هيئات دولية نذكر منها التعريف المقدم من قبل هيئة الأمم المتحدة على النحو التالي : «الحكومة الإلكترونية هي استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين» عن الموقع الالكتروني www.pdffactory.com

2 - Le numéro d'identification national unique (abrégé en NIN), est un numéro porté sur les documents officiels d'identité de circulation et de voyage des citoyens algériens, le numéro est aussi attribué aux ressortissants étrangers nés en Algérie et y résidant régulièrement. Le numéro d'identification national unique est composé de dix-huit chiffres ,voir « Décret exécutif no 10-210 du 16 septembre 2010 instituant le numéro d'identification national unique », Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, no 54, 19 septembre 2010, p. 3-4

ومن هذا المنطلق عرف المجال التجاري مساره الجديد في ظل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعصرنة ادارة التجارة في صالح كافة المتعاملين معها.

اعتبر السجل التجاري الإلكتروني كمشروع وكبند من بين البنود التي تم الاتفاق على تنفيذها في برنامج الحكومة الالكترونية الجزائرية و كآلية حديثة في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية يسمح بمنح مكانة متنامية لقطاع التجارة وقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال على حد سواء. وقد تم الاتفاق على تنفيذ مشروع السجل التجاري الرقمي ودخل حيز التنفيذ على مستوى الجزائر العاصمة في شهر مارس 2014 بعد ان تم اعداد هذا المشروع من طرف وزارة التجارة والمركز الوطني للسجل التجاري بالتنسيق مع وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام، وبعد ان تم تعديل المادة 5 من قانون 04 - 08 المتعلق بشروط ممارسة الانشطة التجارية المعدَل والمتَمم بقانون 06-13 لتنص المادة 5 مكرر الجديدة منه على امكانية القيد في السجل التجاري الكترونيا.

بفضل السجل التجاري الرقمي سيصبح للتاجر كشخص طبيعي او شخص معنوي (شركة) رمز رقمي عوض السجل الورقي يتم التعامل به عبر الأنترنت، **فيا ترى كيف تم التحضير لهذه الخطوة، وهل البيئة الجزائرية بمختلف مجالاتها الاقتصادية والادارية مستعدة لهذا النظام المعلوماتي و للرقمنة ككل وبالتالي عند مستوى كذا تحديات؟**

لإلقاء الضوء على السجل التجاري الإلكتروني في عالم التجارة نعود لنبحث في خلفية اعتماد هذه التقنية و من خلالها تبرز لنا اهمية هذه التطبيقة والوظائف التي يلعبها السجل الرقمي الى جانب الأهداف التي تسعى الى تحقيقها (المبحث الاول)، ثم نوضح كيف سيتم تطبيق تقنية السجل التجاري الالكتروني وماهي الرهانات التي تحملها هذه الخطوة امام متطلبات العولمة (المبحث الثاني).

المبحث الاول : خلفية تقنية السجل التجاري الالكتروني واهميته

يندرج مشروع السجل التجاري الالكتروني في اطار سياسة الحكومة الرامية الى تحسين الخدمة العمومية والتي تعتبر من اولويات برنامج الحكومة الالكترونية كخلفية أساسية تبنته الجزائر على غرار بقية الدول (المطلب الاول) ويعد السجل التجاري الالكتروني من ضمن هذا البرنامج لبنة جديدة في مسار بناء منظومة معلوماتية عصرية لما له من اهمية بل وظائف واهداف بعيدة

الآفاق (المطلب الثاني).

المطلب الاول : خلفية السجل التجاري الالكتروني

إن مشروع السجل التجاري الالكتروني في الجزائر جاء نتيجة احدى تحديات العولمة فقد بدأت غالبية دول العالم منذ زمن بعيد في تطوير سياساتها بما يتناسب مع متطلبات العصر وبما يكفل أداء وظائفها بأعلى كفاءة ممكنة وخاصة في القطاع الحكومي الذى اتصف دوما بالبيروقراطية وتعدد التعقيدات في الاجراءات المطلوبة، ومع دخول عصر الثورة المعلوماتية أصبح لزاما على البلدان أن تقوم بإعادة هيكلة مؤسساتها العامة بما يتواكب مع متطلبات الثورة الرقمية لهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي الذى تتزايد فيه حدة المنافسة، فبدأ التفكير في التحول نحو الحكومة الالكترونية التي تعتبر نقطة التحول ونقطة الانطلاق في مشروع السجل التجاري الالكتروني كأحد عناصر تطبيق هذا التحول، تهدف هذه الخطوة عموما الى تأسيس علاقات من الحكومة الى الحكومة والى كل من المواطنين، ورجال الاعمال والموردين، كل هذا من اجل تحقيق التحول من «إدارة المواطنين الى خدمة المواطنين»

نقطة البداية اذن كانت في اطار تبني مشروع برنامج الحكومة الالكترونية الذي قدمته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي «اويسد **OECD**» لكل الدول في الندوة الدولية لسنة 2001 حول موضوع رعاية الديمقراطية والتنمية في اطار ما يسمى ببرنامج الحكومة الالكترونية «e- gouvernement». في هذا الاطار نجد الجزائر قد اعتمدت هذا البرنامج ومفاده ضرورة تبني سياسات جديدة في مجال الاتصال بين مختلف الادارات عن طريق اعتماد الآلية الالكترونية بإنشاء بديل عن الادارة التقليدية وتعويضها بالإدارة الالكترونية، وذلك في عدة مجالات منها مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يحتاج الى العصرنة من خلال توفير الاتصالات في غاية السرعة والكفاءة والاستجابة السريعة، الى جانب مجال التجارة في كل جوانبه وهذا من خلال تهيئة قاعدية تساهم في تسهيل التعاملات التجارية التي تتميز في اصلها بالسرعة، مما يستوجب تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعمها لتتمكن من استخدام التكنولوجيات الجديدة[3].

3 - بن خليفة أحمد، المعرفة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص. 30.

ان برنامج الحكومة الالكترونية استوجب ايضا أقلمة القطاع الاقتصادي بقوانين تنظم الجانب الالكتروني لاسيما فيما يتعلق بأحكام التجارة الإلكترونية وكل ما يتعلق بالمعاملات التجارية من خلال وضع نصوص في هذا المجال وذلك بتعديل قوانين ذات الصلة كالقانون التجاري و القانون المدني وقواعد الإثبات والقوانين المتصلة بالإشهار والتوثيق وقوانين النشاط المصرفي والقوانين المنظمة لسوق المال والبورصة بالإضافة إلى استحداث التشريعات الخاصة لحماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية، وردع الجرائم المتعلقة بالغش والنصب والاحتيال والقرصنة المعلوماتية.

اعتبر القطاع الاقتصادي من اولويات تجسيد هذه السياسة، وقد مثل السجل التجاري محور مركزي انصبت عليه سياسة العصرنة على اساس انه احدى الاليات الاساسية التي تعمل على تطوير مناخ الاعمال في الجزائر وهو ما ادى الى تسطير برنامج عصري يعتمد على نظامين[4] ؛

- نظام اتصالات عن بعد Un système télématique.

- نظام تسيير الكتروني للوثائق (système GED).

وقد تم ابرام اتفاقية تعاون كأول خطوة بين وزارة التجارة ممثلة من قبل المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري وبين وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام TIC والاتصال[5] مفادها اعداد مشروع يتضمن تحديد كيفيات التنسيق في مجال تسيير السجل التجاري والاشهارات القانونية.

وحتى يتم تكييف القطاع التجاري لهذه الخطوة استلزم إحداث تغييرات كثيرة واسعة تشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة وطرق الأداء في هذا القطاع، ومن اجل تجسيد هذه الاتفاقية واعتبارها واقعا ملموسا وضعت الحكومة مستلزمات في اطار برنامج عصرنة المركز الوطني للسجل التجاري تتمثل في :

1 - ضرورة توافر العنصر البشري المؤهل وتوعية المتعاملين وذلك لإيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية، ويحتاج هذا النوع من

4 - عبد اللاوي مريم «Le CNRC a l'ERE numérique : entre télématique et registre du com-merce électronique» مداخلة في ملتقى وطني» النظام القانوني للشركات التجارية بين الواقع التشريعي والتطور التكنولوجي» كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، يومي 19 و20 ماي 2014، ص. 5.

5 - اتفاقية تعاون بين وزارة التجارة ووزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الممثلة الموقعة يوم الأربعاء 26 جانفي2011.

التكنولوجيا نشر الوعى العام بين المواطنين وتقديم التدريب المناسب لهم وتدريب الموظفين العاملين، وإعادة تصميم الإجراءات والأنظمة المستخدمة في كافة وحدات الجهاز الإداري بالدولة والعمل على تطوير معايير استخدام وتبادل المعلومات.

2 ـ اعادة تصميم نظام الاتصالات وانشاء شبكة انترانت وطنية للسجل التجاري تتمثل في توفير شبكة الاتصالات على ابعادها لتوصيل الأجهزة الطرفية ببرامج الخدمات على الشبكة من خلال شبكة ADSL وخط ISDN للاتصال الهاتفي وهو ما يستدعي ضرورة توافر مكونات رئيسية للبنية التحتية في المجال.

3 ـ نشر المعلومة التجارية عبر بوابة «سجل كوم SIDJILCOM» حيث يمكن التوغل اليها عبر الانترنت وبالتالي وضع تكنولوجيا الانترنت[6] في خدمة المواطنين والمتعاملين والمصحوبة بتكنولوجيا الاتصال بكل ما تمتاز به من خصائص[7] والتي تكون مفتوحة ماديا ومعنويا والاعتماد على هذه الآلية يكون لا لشيء إلا لأن الانترنت هو تلك الخطوة التي تختصر بفضلها الامكنة من حيث المسافات والازمنة من حيث السرعة في الاداء بالإضافة الى ما يقدمه الانترنت من خدمات جليلة لمستخدميها[8].

مما سبق فإن التفكير في مشروع السجل التجاري الالكتروني تعود خلفيته الى تطبيق سياسة الحكومة الالكترونية كخلفية اولى، وتجسيدا لعصرنة النظام الاداري والاعلامي، وقد تم تجسيد ذلك بإتمام اتفاقية تعاون بين وزارة التجارة ووزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال من اجل انجاز مشروع السجل الالكتروني وتطوير المنظومة المعلوماتية للمركز الوطني للسجل التجاري والتي تم التوقيع عليها في 26 جانفي 2011 واحتوت دراسة جدوى حول السجل التجاري الالكتروني والذي

6 ـ تعرف الانترنت بأنها : «مجموعة الأجهزة الإلكترونية المرتبطة فيما بينها والمتناثرة جغرافيا والتي تسمح بتمرير المعطيات بسهولة وبطريقة اقتصادية من نقطة إلى أخرى». محمد لعقاب، الانترنيت وعصر ثورة المعلومات، دار هومه، الجزائر، 1999، ص. 30-31.

7 ـ عن خصائص الانترنت راجع : هشام بن عبد الله عباس، المكتبات في عصر الانترنت تحديات ومواجهات، مجلة العربية 3000، العدد الثاني،2001، ص. ص 296-298.

8 ـ إبراهيم بختي، تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع الالكتروني :
http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/TIC.pdf

سيعكس استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال[9] والدفع عن طريق الهاتف النقال.

لم يتم التوقف عند هاتين الخطوتين بل تم اعطاء المشروعية لهذه الفكرة عبر نصوص قانونية تم ادراجها في المادة 3 من قانون 13-06 [10] المعدل والمتمم لقانون 04 - 08 المتعلق بشروط ممارسة الانشطة التجارية تنص على انه : «تتمم احكام القانون رقم 04 08- المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق لـ 14 غشت سنة 2004 والمذكور اعلاه بالمادة 5 مكرر وتحرر كما يأتي :

«المادة 5 مكرر : يمكن القيد في السجل التجاري بالطريقة الالكترونية.

يمكن اصدار مستخرج السجل التجاري بواسطة اجراء الكتروني، يحدده نموذجه عن طريق التنظيم».

يعد هذا السند القانوني الوحيد الذي ينص على امكانية القيد في السجل التجاري الكترونيا في غياب نصوص تضبط اكثر الاحكام العامة والاطار القانوني لهذه العملية بالإضافة الى توضيح المهام التي يلعبها هذا الاجراء امام تطبيق نظام المعلوماتية.

مع العلم وتعليقا على هذا نعتقد انه كان الاجدر بالمشرع القيام بالتعديل الخاص بالسجل التجاري الرقمي على مستوى القانون التجاري لاسيما المادة 19 و21 من القانون التجار الجزائري، بالإضافة الى ضرورة تعديل تنظيم آخر لاسيما مرسوم تنفيذي رقم 222-06 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 21 يونيو سنة 2006، الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري ومحتواه. وبهذه الصورة سيتم تحقق التناسب بين كل الاحكام الاساسية والمتعلقة بالموضوع.

من أجل تجسيد العملية تم اعطاء اشارة الاطلاق الرسمي للمرحلة النموذجية للمشروع على مستوى ولاية الجزائر في 16 مارس 2014 ففي اطار تطبيق السياسة الاقطاعية لوزارة التجارة المتضمنة تطوير وعصرنة ادارة التجارة،

9 - Le registre électronique a été élaboré par le ministère du Commerce et le CNRC en collaboration avec le ministère de la Poste et des technologies de l'information et de la communication en vue de favoriser l'usage des Tic et d'asseoir la e-gouvernance. Sur le site électronique : Algérie:lancement dimanche prochain du premier registre électronique ; www.maghrebemergent.info/actualite/maghrebine/item/35660?tmpl..

10 - قانون 13-06 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2013 المعدل والمتمم لقانون 04 - 08 المتعلق بشروط ممارسة الانشطة التجارية المؤرخ في 14 اوت 2004، جريدة رسمية العدد 39 ، المؤرخة في 31 يونيو 2013، ص. 33.

ووفقا لما جاء في كلمة السيد وزير التجارة في اشغال اليوم الدراسي المخصص لعرض برنامج عصرنة النظام المعلوماتي للمركز الوطني للسجل التجاري فان هذا المشروع يستدعي تعاضد عدة قطاعات لاسيما قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال الذي له تأثير افقي واسع على مختلف قطاعات الصناعة و التجارة والخدمات ومن ثمة لا يمكن عصرنة الاقتصاد والتجارة دون التحكم في هذه التكنولوجيات والنظم الرقمية من طرف مختلف الفاعليين الاقتصاديين والاجتماعيين (ادارات، شركات، بنوك، ومواطنين)، مع ضرورة تبني مقاربة بربط الإدارة بالانترانت، وترقية موقع الوزارة للتفاعل مع وبين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين[11].

مما سبق فان أربع سنوات كانت كفيلة في اعداد المشروع والشروع في تنفيذه في اطار مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاعي التجارة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والذي يحوي على اهداف كثيرة تتصدرها تحسين الخدمة العمومية.

المطلب الثاني : وظائفه واهميته

في اطار انجاز اهداف مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع التجاري او الاقتصادي تعتبر الهيئات تحت الوصاية كالمركز الوطني للسجل التجاري كإحدى البوابات المعول عليها في تحقيق الاهداف المسطرة للسجل التجاري الإلكتروني وهي اهداف لا يمكن ان تتحقق دون ان يلعب هذا الاخير وظائفه الاساسية وهو ما يجعلنا نتناول في بادئ الامر وظائفه ثم اهدافه ليتسنى لنا ابراز اهميته في الحياة التجارية عموما. فبالنسبة للوظائف التي يؤديها السجل التجاري فهي عديدة تشمل الكلاسيكية منها وتلك المواكبة لخاصية ملامسة العملية لعالم النت وتتمثل في :

ـ الوظيفة القانونية للسجل : تتمثل هذه الوظيفة في منح صفة التاجر اساسا بالنسبة للشخص الطبيعي والمعنوي الممارس للعمل التجاري وعدم القيد بالسجل التجاري يؤدي إلى عدم امكانية الاحتجاج في مواجهة الغير سواء بالنظر لصفة التاجر أو بالنسبة للبيانات غير المقيدة ولكن يجوز للغير اذا كانت له مصلحة أن يتمسك من جانبه بالبيانات والوقائع التي لم تقيد، كما يحرم التاجر غير المقيد بالسجل من الاستفادة من الحقوق المقررة للتاجر وبالتالي لا يستطيع طلب إخضاعه لنظام التسوية القضائية ويجبر على الخضوع لنظام تصفية الأموال.

11 - كلمة السيد وزير التجارة في اشغال اليوم الدراسي المخصص لعرض برنامج عصرنة النظام المعلوماتي للمركز الوطني للسجل التجاري واعطاء الاطلاق الرسمي للمرحلة النموذجية لمشروع السجل التجاري الالكتروني على مستوى ولاية الجزائر، يوم 16 مارس 2014، ص. 2.

وفي المقابل يسمح القيد من انشاء الشخصية المعنوية للشركات اذ يترتب على واقفة القيد ميلاد الشركات واكتساب شخصيتها المعنوية وتمتعها بالأهلية القانونية، كما لا يحتج في مواجهة الغير بالتعديلات التي تطرأ على نظام الشركة الا بعد القيد بالسجل.

والسجل التجاري في الجزائر لا يشكل سوى آداة للنشر والعلانية فقط، وانما اصبح قرينة قاطعة على اثبات صفة التاجر[12]، ومنه فإن عدمه يؤثر في وجود الصفة القانونية للتاجر ويكون امام ثبوت الصفة الفعلية عليه مما يترتب عليه توقيع الالتزامات عليه وفقا للقانون التجاري دون الاستفادة والتمتع بمزاياه.

- **الوظيفة الإحصائية للسجل :** يستعمل السجل التجاري كمصدر للإحصائيات يسمح ببيان عدد المؤسسات التجارية عامة كانت أو خاصة، فردية كانت أو جماعية، الموجودة على التراب الوطني.

- **الوظيفة الاقتصادية للسجل :** ففي المجال الاقتصادي، يعد وسيلة للتحقيق المستمر في الأنشطة التجارية داخل البلاد، لذا تتمثل أهداف المركز الوطني للسجل التجاري في سير وضبط باستمرار قائمة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري.

- **الوظيفة الاستعلامية او الاشهارية للسجل :** فهو أداة للشهر القانوني أي إعلام الغير، إذ يسمح لهذا الأخير بمعرفة كل ما يتعلق بالتاجر أو المحل المستغل له حجية فيما يدون فيه من بيانات مما يترتب عليه أثار قانونية هامة.

اما بالنسبة لوظائف السجل التجاري الالكتروني فهو اكيد يحتفظ بهذه السابقة الى جانب انه و وفقا لبرنامج عصرنة النظام المعلوماتي للمركز الوطني للسجل التجاري المعروض من وزارة التجارة[13] فان من الوظائف والاهداف الاساسية لمشروع السجل التجاري الالكتروني تدور حول تقوية وتعزيز سلامة مستخرجات

12 - بخلاف العديد من التشريعات التي لا تعتبر القيد الا اداة للنشر والعلنية وليس اداة اثبات وثبوت الصفة التجارية على من كان مقيد وهو حال القانون الجزائري سابقا في اطار الامر 75-59 المتضمن القانون التجاري اين كان مجرد قرينة بسيطة فيما تغيرت طبيعته القانونية واصبح قرينة قاطعة على ثبوت الصفة بموجب تعديل 96-27 لاسيما المادة 19 منه، مع العلم ان القانون الالماني يعتبر الشخص غير المقيد في السجل التجاري ليس بتاجر . علي شعلان عواضة ، «اثار القيد في السجل التجاري «مجلة المحامون، العدد الخامس، السنة الرابعة ، 2011، لبنان، ص. 19.

13 - كلمة السيد وزير التجارة في اشغال اليوم الدراسي المخصص لعرض برنامج عصرنة النظام المعلوماتي للمركز الوطني للسجل التجاري ، وكذا اعطاء الاشارة للانطلاق الرسمي للمرحلة النموذجية لمشروع السجل التجاري الالكتروني على مستوى ولاية الجزائر ، يوم 16 مارس 2014 ، ص. 3.

السجل التجاري من أي تزوير او ممارسات احتيالية بالإضافة تسهيل وتطوير وعصرنة عملية مراقبة النشاطات التجارية باستعمال الوسائل التكنولوجية المتنقلة وقد صنفها البرنامج المسطر من المركز الوطني للسجل التجاري الى اربعة وظائف اساسية وهي :

1ـ محاربة الممارسات التجارية الاحتيالية assainir le fichier national du registre du commerce des manipulations frauduleuses

ان الحد من ممارسات تزوير مستخرج السجل التجاري الورقي ومواجهة ظاهرة الغش والاحتيال في استعمال السجل يعد الوظيفة الاساسية التي تتصدر كل الاهداف خاصة وبعد ان تم تقديم احصاءات عن العمليات التي تتضمن الغش وتزوير لهذا المستند، وقد تضمنت اكثر من 8080 حالة في 2013 الامر الذي جعل الحكومة تتجند لمحاربة ذلك وتتعاطى مع هذا التحدي بأساليب تقنية يصعب ان لم نقل يستحيل جهضها[14]. وبالتالي يضمن السجل الرقمي بتحديد حالات تزوير هذه الوثيقة وهو ما يبرر وظيفته الرقابية على اعلى مستوى طالما انها سيتم كشفها بتكنولوجيا الاعلام والاتصال أي بالتعاون مع وزارة البريد والموصلات.

2ـ تطهير البطاقية الوطنية للسجل التجاري : يقصد بالبطاقية الوطنية هو قائمة التجار المسجلين على مستوى الوطن ومن خلال السجل التجاري الالكتروني يمكن التحقق من هوية التجار المتعاملين معهم والتعرف عن التاجر الحقيقي عن غيره في اطار شبكة وطنية تضم المسجلين عبر النت والذين لهم رقم للسجل التجاري حسب المعايير الخاصة التي يتم ضبطها. وهي وظيفة تسمح برقمنة ملفات التجار الذي يفوق عددهم مليون و600 الف تاجر على المستوى الوطني، بالإضافة الى تطهير الملفات من تسجيل وهمي او رقم وهمي.

3ـ **تسهيل مهام اعوان الرقابة مما يساهم في تحسين ادائهم كما ونوعا :** هذه الوظيفة الرقابية تتم بالتعاون مع كل انواع الاجهزة الرقابة والسلطات العمومية المتمثلة في مفتشون على مستوى مديرية الضرائب، والجمارك، والامن ...، وهي تنجز عن طريق امكانية هؤلاء الاعوان المراقبون الولوج الى بنك المعطيات الخاص بالمركز قصد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتجار والمتعاملين الاقتصاديين،

14 - A fin février 2014, l'Algérie comptait 1.695.814 commerçants inscrits au registre du commerce. En 2013, 8.080 opérateurs économiques ont été inscrits au fichier national des fraudeurs. Sur le site électronique : Algérie:lancement dimanche prochain du premier registre électronique. op.cit.

ومن خلاله يتم مراقبة دخول وخروج البضاعة.

ان هذه الاداة الاستراتيجية ذات التكنولوجيا العالية باعتبارها متحركة وفعالة ستسمح بتسهيل عمل الفرق المراقبة وسيسمح للسلطات بالتحكم السليم في عملية التسجيل ويشكل الظهور المناسب لتقنية الجيل الثالث بالجزائر مؤهلا كبيرا من شأنه أن يعزز استغلال هذا الحل من خلال تمكين الاطلاع و التأكد في الوقت المناسب، بل وبصفة آنية من المعلومات المتعلقة بصاحب شهادة السجل التجاري وهذا انما يعزز عصرنة المجال التجاري واضفاء صيغة جديدة للسجل التجاري.

4- تتبع مسار العمليات المنجزة من طرف المتعاملين سيما اولئك الذين ينشطون في تجارة الجملة والاستيراد والتصدير : حيث يتم مراقبة ومتابعة كل العمليات التجارية الخاصة بالتصدير والاستيراد (خروج البضاعة ودخولها) عبر نظام معلوماتي مرتبط بصورة مباشرة بمركز مراقبة.

من خلال الوظائف السابقة تتضح لنا اهمية السجل التجاري الالكتروني والذي له أهداف و ابعاد اخرى تمس عدة زوايا وتتمثل في :

- تسهيل الاتصال والتواصل مع المتعاملين الاقتصاديين، وتمكينهم من الحصول على كل المعلومات المتعلقة بهم وبأنشطتهم.

- تدعيم شفافية الصفقات التجارية بين المتعاملين.

- القضاء على البيروقراطية وتسهيل الحصول على المعلومة وبالتالي التيسير بدلا من التسيير.

- إنشاء قنوات اتصال ما بين المواطنين وقطاع الأعمال من جهة والحكومة من جهة أخرى.

- تقليص التكاليف وزيادة الفعالية لاسيما التقليل من تكلفة الإجراءات الحكومية وما يتعلق بها من عمليات إدارية.

- نقل صلاحيات الرقابة والمحاسبة من المديرين الى المواطنين.

- زيادة نشر أجهزة الكمبيوتر وزيادة وعي المواطنين بخدمات الانترنت.

- تمكين المواطنين من خدمة أنفسهم بدلا من فرض شكل واحد للخدمة عليه.

وفي الختام فإن هذا المكسب العصري سيسمح بالزيادة في الإتقان والسرعة في الإنجاز وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات بالإضافة الى حل مشاكل عدة ويفتح آفاق جديدة.

المبحث الثاني : كيفية تطبيق تقنية السجل الكتروني ومستلزماتها

ان مسألة تطبيق تقنية السجل التجاري تدفعنا الى الحديث عن المسار المنتهج من قبل الوزارات المعنية والذي تم ترجمته في عدة مراحل (المطلب الاول) وقد رافق انجاز هذه المراحل مستلزمات لتطبيق هذه التقنية شاركت في اعدادها عدة اطراف وهيئات ادارية و هو ما طرح موضوع الصعوبات التي يمكن ان تتلقاها هذه الخطوة سواء بالنظر الى الاهداف المرجوة أو بالنظر للبيئة التي يتم تنفيذ فيها كذا رهانات في مجال التكنولوجيا الحديثة (المطلب الثاني).

المطلب الاول : مراحل تطبيق تقنية السجل التجاري الالكتروني

بداية من شهر مارس 2014 لم يعد السجل التجاري الالكتروني مشروعا او مجرد فكرة اتفقت عليها وزارة التجارة مع وزارة البريد والاعلام والاتصال طالما انه تم الشروع في تجسيده وتم اعلان الاطلاق الرسمي للمرحلة النموذجية لمشروع السجل التجاري الالكتروني على مستوى ولاية الجزائر يوم 16 مارس 2014، ومن اجل انجاز المشروع تم اعداد مخطط عمل يتضمن ثلاث مراحل تم تسطيرها على مدى سنتين بداية من 2014 الى 2015. غير ان بداية تنفيذ هذه المراحل لم يكن الا فترة ثانية للإنجاز الفعلي لتطبيق تقنية السجل التجاري والشروع في العملية ذلك انه يوجد فترة سابقة تحضيرية تبدأ من تاريخ الامضاء على اتفاقية التعاون بين الوزارتين وهو ما يجعلنا نتناول كل الخطوات بداية من 2011 الى 2015 والموزعة على الفترتين[15] :

15 - مع العلم ان التحضير لهذه الخطوة عرفت قبل ذلك خطوات بطيئة تضمنت دراسات في الموضوع بالإضافة الى فترات للإعلام والنشر، وهذه الحقبة الزمنية القبلية لتنفيذ البرنامج اعلن عنها المركز الوطني للسجل التجاري حيث تبدأ من 2003 الى 2010 تضمنت مرحلة الدراسات النظرية من 2003 الى 2007 ، ثم مرحلة نشر نظام التسيير الالكتروني للوثائق GED système في 2007 ، وفي الاخير تنفيذ نظام الاتصالات télématique système ما بين 2007 الى 2010. عبد اللاوي مريم ، مرجع سابق ، ص 7.

بالنسبة للفترة التحضيرية : وتبدأ من 2011 الى نهاية 2013.

اتخذت السلطات العمومية تدريجيا مجموعة من الخطوات توجت بمرحلة تمهيدية تتضمن إطلاق بوابة انترنت تفاعلية للمركز الوطني للسجل التجاري تضمّ بنكا للمعلومات والمعطيات الخاصّة بالسجِّل التجاري وهي موجهة للمتعاملين الاقتصاديين ورجال القانون، تحمل هذه البوابة تسمية «سجل كوم» تعمل على تقديم خدمات عديدة[16]، تشمل أساسا هذه الخدمات في «الاطلاع عن بعد على المعطيات المتعلقة بالنشاطات التجارية و توزيعها الجغرافي و المعطيات المتعلقة بالمحاسبة و المالية للشركات المسجلة في السجل التجاري وكذا الاشتراك في النشرية الرسمية للإعلانات الاشهارية القانونية» وتمنح هذه البوابة للمتعاملين الاقتصاديين عدة خدمات على شبكة الأنترنت كحجز الأسماء وإيداع الحسابات الاجتماعية[17]، بالإضافة الى الاشتراك في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL)، وتنفيذ عملية الاشهار القانوني عن طريق الموثقين ومحافظو الحسابات والتي تتم عبر اتفاقية تعاون مع المهنيين العنيين.

ان هذه البوابة الالكترونية تمكن ايضا تقديم طلبات تسجيل لانشاء الشركات، وتمكن المركز الوطني من تسهيل الاتصال والتواصل مع المتعاملين الاقتصاديين وتمكنهم من الحصول على المعلومات المتعقلة بهم وبأنشطتهم والتحقق من هويتهم. هذا بالإضافة الى عملية رقمنة ملفات التجار كمرحلة تمهيدية اساسية للانطلاق في عملية التسجيل الكتروني والذي مع نهاية شهر فبراير 2014 بلغ عدد التجار المسجلين في السجل التجاري 1.695.814 تاجرا على مستوى الوطن وبداية من فتح هذه البوابة تم رقمنة اكثر من 900 الف ملف[18]. كل هذه الخدمات تم تقديمها مجانا غير انه في المستقبل سيتم تقيم جزء منها مجانا فيما يتم تقديم الجزء الآخر بعوض وهي تلك التي تتعلق بالمعلومات التفصيلية حيث سيتم ابرام اتفاقية التعاون مع الغرفة الوطنية للموثقين لإتاحة العمل بالخدمة على المباشر.

كما عملت السلطات المعنية باتخاذ اجراءات تضمن من خلالها انجاح المشروع عن طريق **المرحلة التعليمية** التي تم برمجتها من خلال دورات تكوينية للإطارات في هذا المجال سواء على مستوى المركز الوطني او على مستوى الهيئات الوصية

16 - عبد الوهاب بوكروح'' اطلاق دراسة جدوى حول السجل التجاري الالكتروني''، مقال في جريدة الشروق ليوم 26/11/2011.

17 - عبد اللاوي مريم ، مرجع سابق ، ص 8.

18 - كلمة الوزير التجارة في اشغال اليوم الدراسي، مرجع سابق، ص. 3.

أي الوزارتين المعنيتين بتنفيذ المشروع. بالإضافة الى ضرورة تهيئة البيئة الاقتصادية للتعامل مع التقنية الجديدة فلا يعد التاجر هو الوحيد المعني بالسجل التجاري الرقمي والخدمات التي يمنحها وانما لأطراف عدة دور تلعبه وتستفيد منه وهو عموما كل البيئة الاقتصادية وبكل ابعادها لاسيما البنوك الجمارك الضرائب، الغرف التجارية، العون الاقتصادي.

بالنسبة للفترة التنفيذية : وتبدأ من 2014 الى نهاية 2015.

تستوجب هذه الفترة لتطبيق تقنية السجل التجاري الرقمي المرور عبر مراحل ثلاثة مراحل وهي :

1ـ المرحلة الأولى : تتضمن العملية التجريبية وهي مبرمجة لتنجز خلال الثلاثي الأول من سنة 2014، والتي تقتضي طبع الرمز على مستخرج السجل التجاري (الورقي) و تطبيقه على مستوى فروع ولاية الجزائر العاصمة أولا، ليتم توسيع العملية على كافة ولايات الوطن، وهذه المرحلة تم الاشراف عليها وانجازها. تعد هذه المرحلة تجريبية لعملية نموذجية سميت كذلك على اساس انها حصرية تخص ولاية الجزائر كتجربة ونموذج (projet pilote). و سيتم بعدها الإطلاق التدريجي للسجل التجاري الرقمي على مستوى الوطن وعلى جميع الولايات انطلاقا من شهر جوان القادم.

تجدر الإشارة إلى أن السجل الجديد في اطار هذه المرحلة سيكون في شكل شهادة رقمية دائمة على الخط تعوض الصيغة الورقية القديمة. وهذه الشهادة الجديدة ستكون مزودة بدعامة ورقية مشفرة باستعمال صورة مجسمة لنسخة من الوثيقة المسلمة En format papier codés à travers un hologramme crypté» أي ان الصيغة الجديدة للسجل التجاري مزودة برمز مصور في الزاوية العليا واليمنى للشهادة تضم المعطيات المشفرة التي يمكن قراءتها من أجل التأكد من صحة المعلومات المتضمنة في مستخرج السجل التجاري باستعمال أجهزة نقالة وغير ناقلة على اعلى مستوى»، ومنه سيكون السجل على شكل شهادة رقمية دائمة على الخط تعوض الصيغة الورقية التي ستختفي بشكل نهائي ولا يمكن تقليده حسب تصريحات المتخصصين».

مع العلم ان هذه الصيغة التي تم اختيارها هي بديل عن البطاقة ذات الشريحة الالكترونية التي تم استبعادها كمرحلة اولى لعدة أسباب بعد دراستها واستشارة

الخبراء بشأنها[19] وقد تم اختيارها مبدئيا الى حين المرور الى خطوة وتقنية البطاقات.

2 - المرحلة الثانية : يتم خلالها إعداد نموذج جديد لمستخرج السجل التجاري على شكل بطاقة[20] (PVC) بلاستيكية يدوية carte magnétique du regis-tre يتم توزيعها عبر كافة مناطق الوطن بعد ان يتم تكييف هذا الاجراء مع الإجراء التشريعي والتنظيمي أي سيتضمن تحديد النموذج المناسب وبعدها سيتم إدراج معالجة رقمية للمرحلة وتقديم الخدمات عبر الانترنيت في تسيير السجل التجاري كمرحلة انتقالية قبل الولوج الى المرحلة الثالثة. وسيتم توسيع هذه الأداة «الاستراتيجية» والمتنقلة والموثوق فيها و ذات التكنولوجيا الفائقة على كافة ولايات الوطن في شهر ديسمبر المقبل لسنة 2014.

3 - المرحلة الثالثة والأخيرة : تتضمن هذه المرحلة وضع حيز التنفيذ تدريجيا السجل التجاري الالكتروني في شكل بطاقة جديدة توزع على مستوى كل الولايات وسيكون بإمكان مالكي السجل التجاري الحالي الاستفادة من السجل الالكتروني الجديد ابتداء من منتصف 2015. حيث يتم في العام المقبل إعادة تسجيل الأشخاص الحاصلين على سجل تجاري قديم وتعويضهم بالنسخة الجديدة منه وهي البطاقة المغناطيسية اين سيتم السحب النهائي للسجلات القديمة.

ان المرور من النظام الجديد الى النظام الجديد، يتطلب لا محالة تسييرا متدرجا من أجل عدم التأثير على النشاطات التجارية خلال عملية إعادة التسجيل وذلك لتفادي ثقل الاجراءات والتكاليف الإضافية، ومن اجل ضمان ذلك استلزم الاعتماد على المنهجية التالية :

الاستمرار في استخدام السجلات التجارية الورقية (المرمزة أو بدون رمز) مع البطاقة الجديدة للسجل التجاري الالكتروني،

19 - في حين يرى بعض النقاد ان هذه الخطوة كان من الامكان تجاوزها للمرور مباشرة الى اسلوب البطاقات ذات الشريحة بل ويفضل تجاوز المرحلة الاولى المتمثلة في الشهادات الورقية الحاملة للرمز وهو انتقاد يخدم بصورة موضوعية الاقتصاد في الاموال المخصصة لهذا المشروع وتحقيق اكثر فعالية بالنظر الى ان معظم التعاملات تنتهي ببطاقة الشريحة فلماذا لا يكون السجل التجاري في شكل بطاقة ذات شريحة.

20 - بطاقة الائتمان أو البطاقة الائتمانية هي بطاقة (بلاستيكية) صغيرة تحمل اسم صاحبها ورقم حسابه. ويقصد بمصطلح (PVC) كلوريد متعدد الفينيل (بي. في. سي) وهو مختصر لمصطلح بالإنجليزية ((Polyvinyl Chlo-ride

في نفس الوقت، يتم اتخاذ إجراءات تنظيمية إجبارية للمتعاملين الاقتصاديين لمطابقة مستخرج السجلات القديمة مع النموذج الجديد.

بعد ذلك، يتم سحب السجلات التجارية القديمة من خلال تعديل التسجيل في فترة زمنية من 18 الى 24 شهر، و يتم ذلك وفق إجراءات تنظيمية محكمة مع العلم ان التاجر لا يحتاج الى اعادة التسجيل ولا الى تغيير الرقم الذي كان يحمله ولا الى مصاريف جديدة.

لهذا الغرض، سيطبق تخفيض على مستحقات التسجيل في السجل التجاري المتعلقة بهذه العملية بـ 50 % مع الاعفاء من حقوق الطابع بهدف تحفيز التجار والمتعاملين الاقتصاديين على تبني هذا الأمر.

ان المرور عبر هذه المراحل واتخاذ هذه الاجراءات ليس تعطيل او تعقيد لعملية العصرنة في القطاع التجاري بقدر ماهي خطوات تضمن التطبيق السليم للفكرة باقل تكاليف تناسبا للظروف والبيئة التي يعيشها هذا القطاع ، وعند توفر الظروف المواتية والشروط التقنية والقانونية اللازمة، سيتم رفع تحد أخر للتحول الى نظام قانوني ومعلوماتي يتيح إمكانية التسجيل في السجل التجاري مباشرة عبر الانترنت[21].

المطلب الثاني : مستلزمات تطبيق تقنية السجل الكتروني

ان تطبيق تقنية السجل التجاري الإلكتروني وانجاح التحول من نظام كلاسيكي الى نظام معلوماتي يحتاج الى مستلزمات لابد من توافرها تتمثل اساسا في تعزيز استعمال تقنيات الاعلام والاتصال ومجاراة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة في المجال، وهو ما نصت عليه اتفاقية التعاون[22] والتي تنص على ان متابعة هذا المشروع يحتاج الى وسائل بداية من الارضية المشتركة بين الوزارتين، بالإضافة الى امكانية ادراج شركاء محتملين لإتمام العملية. غير أن توافرها لا يعني اطلاقا القضاء على كل الصعوبات التي يمكن ان تواجهها هذه العملية بل على العكس فإن مستوى الرهانات قد يرتفع اكثر في غياب بيئة مناسبة، وهو ما يجعلنا نتطرق الى دراسة هذه المستلزمات، وتتمثل في عدة نقاط اهمها :

21 - كلمة الوزير التجارة في اشغال اليوم الدراسي، مرجع سابق، ص. 5.

22 - انظر المادة 04 من اتفاقية التعاون، مرجع سابق.

توفير غطاء مالي مناسب : لا شك أن إقامة نظام معلوماتي يحتاج في البداية إلى مبالغ غير يسيرة تنفق في شراء الأجهزة والمعدات وإعداد البرامج وتدريب العاملين. غير أن أداء الخدمات بالطريق الإلكتروني – بعد ذلك – سوف يقل تكلفته كثيراً عن أدائها بالطريق التقليدي أو اليدوي، إذ يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة واختصار الإجراءات ومراحل العمل، فضلاً عن تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات.

وقد خصصت وزارة المالية ميزانية وغطاء مالي يقدر بـ 401 مليون دينار للفترة ما بين 2014 الى 2017 لإنجاح العملية على احسن وجه. بالإضافة الى ان تمويل العمليات المنجزة يكون على عاتق كل من صندوق يملك استعمال وتطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال ((faudtic التابعة لوزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال[23].

انشاء لجنة قيادة للمتابعة والمراقبة[24] : تقوم هذه اللجنة بضمان السير الحسن والسهر على تطبيق بنود اتفاقية التعاون وهي مشكلة من ممثلي الوزارتين يتم تعيين أعضاءها بموجب قرار وزاري وستعمل بداية بأعداد نظامها الداخلي الذي لا يخرج عن الوظائف المسطرة في الاتفاقية ، المتمثلة في العمل على تحديد الاعمال اللازمة لتذليل الصعوبات والعراقيل التي تعترضها بالإضافة الى توفير البيئة المناسبة والاطار الامثل لاستمرارية ارضية المشتركة العاملة على انجاز الاتفاق على اساس ان هذه المراحل ستكون محل مراقبة تقنية من قبل اعوان متخصصين خلال خمس سنوات انطلاقا من انطلاق المرحلة التجريبية مصحوبة بدورات تكوينية اخرى لكل الاعوان العاملين لا نجاز العملية على مستوى ارجاء الوطن وعلى مستوى المراكز المحلية للسجل التجاري[25].

انشاء لجنة تقنية لتنفيذ الاعمال : تقوم هذه اللجنة بوضع النظام الداخلي لهذه اللجنة والتي ستتكفل بتطبيق الاعمال وفقا لمخطط عمل الموضوع من لجنة القيادة، وتتشكل من اعضاء دائمين ممثلين للطرفين يتم اختيارهم على اساس الملفات وحسب المؤهلات التقنية مع العلم انه بإمكان هذه اللجنة عند معالجتها للملفات

23 - انظر المادة 10 من اتفاقية التعاون ، مرجع سابق.

24 - انظر المادة 05 من اتفاقية التعاون، مرجع سابق.

25 - يتم اعداد تقرير تقييمي دوري خاص بالأعمال التي تقوم بها لجنة القيادة ويتم عرضها للوزارتين وفقا للمادة 13 من الاتفاقية.

الاستعانة بخبراء او تطلب مساعدة خارجية ان اقتضى الامر.

الاعتماد على تقنية «أب كود» الملائمة لحجب المعطيات وحفظها من التزوير ومراقبتها : بعد عرض دراسة جدوى المشروع الخاص بالسجل الرقمي تم الاعتماد والإتفاق على الاخذ بطريقة وتقنية UPCODE[26] لوضع حيز التنفيذ السجل التجاري الالكتروني، مع العلم انه كان يوجد من بين الخيارات الأخرى المعروضة خيار البطاقة المزودة بشريحة la carte à puce (كخيار الشهادة الدائمة عبر الانترنت (Le certificat permanent)، غير انه تم اختيار تقنية « UPCODE» لأنها توفر مستويات لا بأس بها، مقارنة بالتقنيات الأخرى المقترحة، من حيث تكلفة و أجال الانجاز، و تأمين المعلومة، و نوعية الخدمة المقدمة و القابلية للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة للأعلام و الاتصال (NTIC).

بالإضافة الى أن هذه التقنية تستجيب للأهداف القطاعية المنتظرة من السجل التجاري الالكتروني، لا سيما تطهير البطاقية الوطنية للسجل التجاري، وتتبع مسار العمليات ووضع حد لتزوير المستخرج الورقي للسجل التجاري. وقد تقدمت بهذا العرض المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي التابعة لوزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال (ENSI) بمبلغ إجمالي يقدر بـ 49.9 مليون دج أجال انجاز تقدر بسنة على أقصى تقدير و فترة مرافقة و صيانة تدوم 05 سنوات. كما توفر تقنية» UPCODE» الخدمات التالية :

استخدام تكنولوجيات للإعلام ولا سيما التكنولوجيا غير الثابتة La techno-logie mobile)

تأمين الرمز (le code) بتقنية حجب المعطيات.

الدخول الى المعلومات لقراءة الرمز وترجمته بواسطة مختلف الأجهزة النقالة أو غير المزودة بإمكانية التقاط صور رقمية (الهواتف النقالة، الكاميرات الرقمية، قارئ الازر، اللوحات الذكية...)

26 - عادة ما يقوم أي مجمع حديث بتكوين كود غرضي او نهائ Object Code عبر ترجمة تعليمات لغة التجميع إلى شفرة تشغيل Opcode (Operation Code)، وعبر تحليل الأسماء الرمزية لمواقع تخزين البيانات بالذاكرة Memory Locations وغيرها من الأشياء. ويعتبر استخدام «الإشارات الرمزية» Symbolic References سمة أساسية من سمات المجمعات, حيث يتم حفظ حسابات طويلة ومملة, وتحديث عناوين الذاكرة بعد تعديلات البرنامج. وتحتوي معظم المجمعات على تسهيلات Facilities من نواع «ماكرو» Macro تقوم بعمليات «استبدال النصوص» Textual Substitution- وعلى سبيل المثال, لتوليد متواليات قصيرة من التعليمات تعمل Inline بدلا من أن تعمل في Subroutine.عن الموقع الالكتروني : لغة التجميع - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ar.wikipedia.org/wiki/.

إمكانية الحصول على نتائج التحقيق والمراقبة أنيا (عبر الانترنت أو بدونه).

تسخير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية لاستغلال شبكة المركز الوطني للسجل الرقمي[27] **:** يعد اشراك وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال في عملية السجل التجاري له دور كبير وفعال ذلك انه لا يمكن ان تتحقق عملية السجل الرقمي اهدافها الا بمعية هذا القطاع الذي سيعمل للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة للأعلام والاتصال (NTIC) التي ستقدم كل التقنيات في ربط المصالح الخارجية والمركزية بالأنترانت، وانجاز مواقع الكترونية لكافة المصالح لاسيما عوان المراقبة بمختلف قطاعاتها ؛ مديرية الضرائب، والجمارك، والامن ...، الى جانب فتح باب الاتصال والتواصل مع المحيط الخارجي عبر الموقع الالكتروني للوزارة وغيرها من المتعاملين كالبنوك، وممثلي تنظيمات ارباب العمل ...

ان نظام المعلومات (NTIC) يسمح بتجميع المعلومات وتخزينها ورقابتها بل وبإنتاج المعلومات وبالتالي يتم تكوين قاعدة بيانات متاحة للهيئات الادارية وللتجار بل وحتى للمتعاملين، كما يسمح بتكوين شبكات الاتصال بين مختلف المجالات الاقتصادية عبر الانترنت، فيما يسمح الاكسترانت للشركات بتكوين شبكة خاصة تسهل التعامل ولها قابلية الاستعمال مع التجار والشركاء وابقائهم دائما على علم بالأحداث المتصلة بالمؤسسة او بالشركة. وومنه لابد لكل طرف ان يكون مزود بتطبيقة على مستوى النقال تسمح له بكل هذه العمليات والمتمثلة اساسا في تقنية الجيل الثالث.

ان الظهور المناسب لتقنية الجيل الثالث[28] (G3) والجيل الرابع (G4) بالجزائر يشكل مؤهلا كبيرا من شأنه أن يعزز استغلال هذا الحل من خلال تمكين الاطلاع و التأكد في الوقت المناسب من المعلومات المتعلقة بصاحب شهادة السجل التجاري وذلك عن طريق تسهيل عملية الرقابة والتحقق على الفور والمباشر من صحة المعلومات المتعلقة بحامل مستخرج السجل التجاري، مشيرا إلى أنه سيتم إدخال هذه التقنية من الآن فصاعدا ضمن الإجراءات الخاصة بمختلف مؤسسات الرقابة التي

27 - انظر المادة الاولى من اتفاقية التعاون، مرجع سابق.

28 - ان للجيل الثالث من الهاتف النقال أهمية كبيرة، حيث أن 15 بالمئة من حركة الأنترنت في العالم تمر عبر الهواتف الذكية واللوحات الرقمية، وستصل النسبة إلى 30 بالمئة خلال عام 2014، في ظل وجود 5.5 مليار مشترك في الهواتف النقالة. وبلغ عدد مشتركي الأنترنت ذو التدفق العالي عبر الهواتف واللوحات الرقمية في 2012، ما يناهز 1.6 مليار مشترك، سيصل العدد إلى 5.6 مليار عام 2017، في الوقت الذي بلغت فيه سرعة تدفق الأنترنت في اليابان عبر الهاتف واللوحات الرقيمة أرقاما مذهلة وصلت إلى61 ميغابايت في الثانية.

ستمكنها من الدخول مباشرة في بنك المعلومات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين التي يحوزها المركز الوطني للسجل التجاري لأخذ كافة المعلومات المرغوب فيها.

بفضل هذه التقنية نقوم بعملية التأكد من صحة المعلومات L'authentification لا يحتاج الاعوان الاقتصاديين ان يحملون معهم وثائق تثبت هويتهم ولا يحتاج فرق المراقبة سواء على مستوى اعوان الامن او الجمارك او الضرائب من اتخاذ اجراءات طويلة ومعقدة ولا بحجز البضاعة لعدة اشهر وبالتالي استغراق وقت طويل للتأكد من صحة المعلومات بل ان الولوج في عالم النت عبر تقنية الجيل الثالث المتواجدة على مستوى النقال تكون كافية للتأكد في بضع ثوان.

مع العلم ان ادخال الجيل الثالث في القطاع التجاري سيسمح ايضا بتثقيف وتوعية التجار والمتعاملين والسوق عموما، وهو يعمل للتقرب منهم بسياسة جوارية، كما يسمح على اعتماد نظام اقتصادي للتوزيع موجه خصيصا للجيل الثالث عبر التكنولوجيا عالية (High tech)، وبالتالي القضاء على الأسواق الموازية في القطاع وكل الممارسات المنافية.

لكن ما يجب التركيز عليه وعدم اهماله هو ان عصرنة خدمات المركز الوطني للسجل التجاري و وضع حد لتزوير مستخرجات السجل عبر كل هذه المستلزمات لا يمنع من امكانية طرح مشاكل قد تعد صعوبات وعراقيل تعيق انجاح المسار المنتهج على اكمل وجه وتتمثل هذه العراقيل في:

على المستوى شبكة الانترنت : يمثل عدم توسيع الشبكة العنكبوتية عائق اساسي في تنفيذ عملية السجل الرقمي بالنظر لكافة ارجاء الوطن وهي احدى مخاوف الراعيين على تنفيذ هذه التقنية التي ستكون لامحالة لها نفس المسار البطيء في التنفيذ كما الوضع في بطاقات الضمان الاجتماعي التي عرفت عراقيل كثيرة من هذا النوع.

على مستوى النصوص القانونية : ان تنفيذ المرحلة الثانية تستوجب تعديل النصوص القانونية حيث لابد من وضع مواد قانونية في قانون الصفقات العمومية وتعديل البعض منها بما يتناسب ومتطلبات السجل التجاري الرقمي على اساس انه يوجد نصوص يطالب من خلالها بوثائق لم يعد لها بد مع التقنية الجديدة بالإضافة الى ضرورة تعديل تنظيم آخر لاسيما مرسوم تنفيذي رقم 222-06 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2006، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري ومحتواه.

ولكن هذه الصعوبات لا تمنع من ان يبقى السجل التجاري الرقمي رهانا لابد الخوض فيه وتبقى مشكلة تزوير مستخرجات السجل التجاري، القضية التي تعمل على محاربتها وزارة التجارة مهما تعددت اشكالها.

خاتمة

لما نجحت التجارة الإلكترونية عبر شبكة المعلومات نجاحاً كبيراً، بدأت حكومات الدول المتقدمة تقتفي أثرها في أداء أعمالها وإنجاز مهامها، وأصبحت حقيقة واقعة في العديد من المجالات، وها هي الجزائر واحدة منها تتحدى متطلبات العولمة عبر العديد من القطاعات، فعملت على عصرنة القطاع الخدماتي وتحسين الخدمة العمومية في القطاع التجاري عبر عصرنة المركز الوطني للسجل التجاري واخضاع التجار الى سجل تجاري رقمي يتم اقامته عبر خدمة تكنولوجيا الاعلام.

إن الخدمات الإلكترونية والمعلوماتية التي يفرضها العالم المعاصر والعولمة لا يمكن الاستغناء عليها طالما انها تختصر الزمان وتقرب المكان وتحقق عدة اهداف سامية وهو الفائدة المرجوة من اعتماد سجل تجاري رقمي الذي يهدف إلى تنشيط الدورة الاقتصادية عبر تسهيل معاملات المؤسسات التجارية والقضاء على البيروقراطية بكل اشكالها وابعادها بمعناها البغيض ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت والمال وتعذيب أصحاب المصلحة. فلا شك أن إنجاز المعاملة إلكترونياً لا يستغرق غير دقائق معدودة، مما يوفر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر المركز المحلي للسجل التجاري، والبحث عن الموظف المختص، وانتظار الدور، وقيام الموظف بالتحقق من توافر شروط الخدمة المطلوبة وإنجاز المعاملة يدوياً إذا صلحت النوايا، ناهيك عن العملية التحضيرية للملف، والمحسوبية .. لذلك فان هذه الخطوة ستصحح عدة مفاهيم على اساس انها ستوفر للمتعامل خدماتها بسرعة من خلال الدخول على الخط On-line وليس من خلال الدخول في الصف in-line وطول انتظار الدور.

بالإضافة الى إن الإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة ما يكون أكثر دقة وإتقاناً من الإنجاز اليدوي ويخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة التقليدية. وبذلك يمكن تقديم خدمات أفضل لمستحقيها، واستغلالاً أمثل، من خلال إتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية واتمام المعاملات بطريقة إلكترونية دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف

المختص يضمن الشفافية ، فلا يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم للمعنيين، وفي ذلك مكافحة للفساد الوظيفي وجرائم العمل، بالإضافة إلى أن الإنجاز الإلكتروني لا يتم أمام الجمهور، مما يجعله أيسر تحقيقاً لتجنبه لمشكلات المواجهة المباشرة مع أصحاب الشأن وطالبي الخدمة، خاصة من ذوي الوعي المنخفض من الناس.

لا يمكن ايضا تهميش مسألة التكاليف التي قد يقع فيها المتعامل التجاري عند رغبته في القيد في السجل التجاري، حيث لا يحتاج الى التنقل لمسافات بعيدة طالما ان المركز الوطني في الهواتف النقالة.

وعليه لا يرجى من كذا خطوة الا ان تحقق أهدافها المسطرة استجابة لتطلعات كل المهتمين و الفاعلين على الساحة الاقتصادية الوطنية وذلك لا يتم الا بتضافر كل الجهود لبناء دولة عصرية ذات كفاءات ومؤهلات تسمح لها الدخول في رهانات جديدة.